اقتصاد

وزير الاتصالات والتقانة لـ«الوطن»:

جيل جديد من الاتصالات وآخر للبريد في ٢٠١٦

نبحث عن المشغل الثالث في الدول الصديقة.. وندرس تشريح تعرفة الإنترنت

عبد الهادي شباط

رأى وزير الاتصالات والتقانة محمد الجلالي أن قطاع الاتصالات أظهر مرونة ومقدرة عالية على تجاوز الكثير من تداعيات الأزمة ومخططاتها، ونجح في ترميم وإعادة الاتصالات لمعظم الجغرافية السورية مع الحفاظ والاستمرار بتقديم حزمة متنوعة من خدمات الاتصال. كاشفاً في حديثه لـ«الوطن» عن جملة من المشروعات وصفها بالمهمة والحيوية تنوي الوزارة تنفيذها خلال العام القادم، أبرزها الانتقال لجيل جديد من الاتصالات الرقمية حيث باتت الكثير من المقاسم الهاتفية العالمية رقمية وأن هذا المشروع يوفر تنوعاً ورفاهية أكبر لدى مشتركي الهاتف الثابت وخيارات أوسع وأسهل في استخدام الخدمة والعمل على التوسع في زيادة عدد البوابات المتاحة أمام المواطنين وأنه يتم التحضير لإحداث مركز التصديق الوطني لتقديم خدمات التوقيع الإلكتروني إضافة إلى العمل على إنجاز مشروع قانون جديد للبريد.

حكاية المشغل الثالث

وفي سياق حديثنا مع وزير الاتصالات عن موضوع المشغل الثالث الذي وصلت خطواته قبل العام ٢٠١١ إلى شبه حيز التنفيذ وتوقفت بعد ذلك، بين الجلالي أن دخول هذا المشغل يحتاج لطرفين؛ الاتصالات السورية والمشغل الذي لديه الرغبة بالتنفيذ، والوزارة تنشط في البحث عن مشغل وسط تردد العديد من الشركات بسبب ظروف البلد الحالية لذلك يتجه تركيز الوزارة على الشركات والدول الصديقة منوهاً بأن معظم المشغلين في دول العالم هم من خارج الإطار الحكومي والذين يعملون وفق معايير خاصة بهم، وخاصة أن كلفة مثل هذا المشغل تصل حتى ٥٠٠ مليون دولار منها ٢٠٠ مليون كلفة تراخيص و٣٠٠ مليون كلفة الشبكة وأعمال التنفيذ، مضافاً لذلك تبدل وتذبذب أسعار الصرف لليرة السورية.

جديد الفايبر

وحول جديد مشروع الفايبر التجريبي في مدينة دمشق بيّن الوزير أن كلفة تنفيذ هذا المشروع تصل بشكل تقريبي لنحو (٢) مليون يورو وأنه من المتوقع أن يدخل حيز التنفيذ مع بداية العام القادم حيث وصلت التجهيزات الخاصة بالمشروع وأن المشروع يستهدف نحو /٧٠٠/ من طالبي الخدمة وبسرعات تصل لـ(١٠٠) ميغا حيث سيكون متاحاً أمام طالبي الخدمة اختيار سرعات تصل لهذا الحد حيث سيتجه المشروع لتخديم المؤسسات العامة والخاصة بمختلف أغراضها وأعمالها.

مبيناً أن هذه المشروع يشكل حلاً في زيادة سرعات تبادل البيانات والمعلومات بين المتصلين لأنه يعتمد على الألياف البصرية التي تستطيع حمل سرعات عالية وبسهولة تصل لنحو (١٠٠) ميغا بدلاً من الخطوط النحاسية المتوافرة حالياً والتي لها قدرات محدودة في نقل البيانات والسرعات المطلوبة إضافة إلى حدوث «التخامد» الذي يتسبب في انخفاض السرعات لنحو النصف عندما تكون المسافات بعيدة. ونوه الوزير بأنه سيتم التوسع بالمشروع بعد المرحلة التجريبية ليغطي مختلف المحافظات السورية وطالبي هذه الخدمة.

تشريح تعرفة الإنترنت

وكشف الوزير عن وجود دراسة لتعديل أجور وتعرفة خدمة البوابات من خلال إحداث نظام شرائح تتوزع عليه التعرفات، مؤكداً بأن هذه الزيادة ستطول فقط السرعات العالية التي عادة ما تكون لاستخدامات غير منزلية والتي ربما تبدأ من سرعة (٢) ميغا فصاعداً وأن الأمر مازال قيد الدراسة والبحث.

وعن التوسع في عدد البوابات بين أن الوزارة ستصل لتركيب (١) مليون بوابة مع نهاية الربع الأول من العام القادم كما هو مخطط حيث جرى مؤخراً تنفيذ عقدين باستطاعة ٢٠٠ بوابة لكل عقد.

موضحاً أن أهم الصعوبات التي تعترض زيادة عدد البوابات عبر إبرام المزيد من العقود هو تردد بعض الشركات بسبب العقوبات الاقتصادية الجائرة المفروضة على سورية منذ بداية الأزمة إضافة إلى كيفية الدفع وصعوبة تأمين القطع الأجنبي الذي تفرضه الشركات التي يتم التعاقد معها، وأن عدداً من البوابات التي خسرتها الوزارة بسبب ظروف الأزمة في العديد من المحافظات مثل ادلب وبعض مناطق في حلب وغيرها لم يتم التمكن من إعادتها.

وعن البطء في خدمات الانترنت أفاد بأن هذه المشكلة لا تعد ظاهرة عامة وأن معظم حالات البطء الحادثة لها أسبابها المختلفة في كل منطقة وأن المشكلة الأبرز في هذا المجال تبقى لانخفاض سعات الخطوط الرئيسية المنفذة لهذه الشبكات وأنه يتم العمل على متابعة ومعالجة حالات البطء في الشبكة والعمل لاستثمار وإيجاد سعات إضافية.

بينما أوضح بأن التعديل الذي سيطول رسم الاشتراك الشهري للهاتف الثابت بمقدار ١٠٠ ليرة زيادة لكل شهر سببه محاولة شركة الاتصالات

> «فايبر» دمشق بداية العام الجديد بكلفة ٢ مليون يورو

للتخفيف من حالات الاشتراك والحصول على عدة خطوط للشخص الواحد في حال عدم الحاجة لاستخدامها علماً أن هذه القيمة ستعوض على المشتركين من خلال منح عدد من المكالمات المحلية المجانية بما يعادل ١٠٠ ليرة المضافة على الرسم الشهري للاشتراك.

العمالة الفائضة

وبالعودة مع الوزير لموضوع التحول لشركة الاتصالات السورية والسؤال الذي أصر علينا الكثير من العاملين في المؤسسة على إيصاله عن مصير العمالة الفائضة عن حاجة التحول للشركة، أكد الوزير بشكل مباشر أن من لا يرغب في التحول على نظام الشركة لن يطرأ عليه أي جديد فهو مستمر في العمل على قانون العاملين الأساسي والذي يعمل وفقه كل العاملين في القطاع الحكومي.

منوهاً بأن عملية تحول المؤسسة العامة للاتصالات لشركة ليس جديداً، ويتم بموجب قانون الاتصالات ١٨ لعام ٢٠١٠ وأنها ليست على المطلق عملية خصخصة لقطاع الاتصالات كما يتناقله البعض، بل هي شركة مساهمة مملوكة بشكل كامل من الدولة وأن الجديد هو الانتقال للعمل وفق قانون الشركات وأن عملية التحول لم تفرض على أحد من العاملين خياره بالتحول أو البقاء ضمن قانون العاملين الأساسي، حيث يتحمل الراغبون في التحول لنظام الشركة مخاطرة من خلال عمله على نظام العقود مقابل حصوله على امتيازات مالية، عبر أنظمة الحوافز والمكافآت وغيرها، علماً أن معظم الذين تحولوا للعمل على نظام الشركة تم تنظيم عقود مفتوحة لهم وغير مقيدة بزمن، كما يجري في العقود التي تبرمها الشركات مع موظفيها عادة وغالباً ما تكون هذه العقود سنوية، علماً أن الشركة أنهت تحول العديد من المستويات الوظيفية بدءاً من المدير العام الذي كان أول من حدد خياره وتحول للعمل على نظام الشركات ثم بعده تم الانتهاء من تحول المديرين ومديري الفروع، في حين يجري العمل حالياً التحول على مستوى رؤساء الأقسام والدوائر.

ولفت الوزير إلى أن عدد العاملين في قطاع الاتصالات كبير ويصل لنحو ٢٠ ألف عامل يعملون في إيصال خدمة الهاتف الثابت لنحو /٥/ ملايين مشترك، إلا أن البعض منهم ينطبق عليه في مسألة تحديد خياره بالعمل على نظام العمل الذي يناسبه المثل القائل بأنك: «لن تستطيع أن تأكل الكعكة وتحتفظ بها بالوقت نفسه» حيث لم يكن لديهم القدرة على الاختيار بين نظامي العمل، لرغبتهم في الحصول على الامتيازات المالية والإدارية الواردة في نظام عمل الشركات والحصول في الوقت نفسه على حالة الأمان الوظيفي الواردة في نظام العاملين الأساسي وهو أمر غير ممكن.

وحول ما يدور في أوساط الشركة بين العاملين وخاصة في المستويات الوظيفية الأدنى حول ترافق عمليات التحول مع المحسوبيات «والوساطات» أكد الوزير بأن هناك مجلس إدارة هو المسؤول والمشرف على عمليات تحول العاملين الراغبين في نظام الشركة وأن أعضاء هذا المجلس تم انتقاؤهم بعناية من مختلف الجهات والهيئات العامة في الدولة وهناك أسس ومعايير لضبط عمل المجلس وعمليات التحول نحو الشركة مثل اتباع نظام النقاط والتثقيل.

وأكد الوزير أنه لدى نقل الراغبين في المستويات الوظيفية العليا لنظام الشركة لم تسجل أي حالة تجاوز علماً بأن من مهام المجلس متابعة أي ملاحظة أو شكوى يتقدم بها العامل حيث تتم معالجتها بعد دراستها وتقييمها.

عن الحكومة الإلكترونية

وعن دور وزارة الاتصالات في مجتمع المعلومات وإنجاز الحكومة الإلكترونية، بين الوزير أن ظروف الأزمة سببت التباطؤ في إنجاز الحكومة الإلكترونية وخاصة أن التطبيق الكامل لمثل هذه الحكومة يحتاج إلى استثمارات كبيرة لجهة توفير الأجهزة والبنية التحتية لهذا المشروع، وأن تقديرات كلفة هذه الحكومة تصل لنحو مليار دولار، وأنه رغم ذلك استطاعت الوزارة والفريق التنفيذي للحكومة الإلكترونية إنجاز البوابة المصغرة لهذه الحكومة وهي قيد التشغيل حالياً وتقدم العديد من الخدمات للمواطنين، وأن هناك العديد من المشروعات البينية بين وزارة الاتصالات والعديد من الجهات العامة مثل وزارة المالية والعدل والمصالح العقارية وغيرها هي قيد الدراسة أو التنفيذ وهي تمثل خطوات ثنائية في إطار العمل الحكومي الإلكتروني.

هيئة الاستثمار تشمّل ٣٧ مشروعاً بـ٨ مليارات ليرة خلال ١٠ أشهر.. ولا معلومات عن التنفيذ!

علي محمود سليمان

بلغ عدد المشاريع المشمولة في هيئة الاستثمار السورية منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية الشهر العاشر الماضي ٣٧ مشروعاً بتكلفة استثمارية بلغت ٨,٢٣ مليارات ليرة سورية وبعدد عمال يصل إلى ٢٦٩٤ عاملاً.

وحسب تقرير هيئة الاستثمار الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه فقد نالت الصناعة الحصة الأكبر بـ١٩ مشروعاً موزعين كالتالي: ١٠ مشاريع في السويداء و٥ مشاريع في طرطوس ومشروع واحد في كل من حلب وحماة وريف دمشق واللاذقية، في حين كانت حصة الزراعة ٧ مشاريع ٦ منها في السويداء ومشروع في اللاذقية، وقطاع النقل ١٠ مشاريع ٥ منها في طرطوس و٣ في حلب ومشروع واحد في كل من دمشق وريف دمشق، إضافة إلى مشروع حيوي في ريف دمشق ليكون المجموع ٣٧ مشروعاً.

أما بالنسبة للمشاريع قيد التنفيذ فقد بلغت منذ بداية عام ٢٠١٥ وحتى نهاية الشهر العاشر الماضي عشرين مشروعاً (ستة عشر مشروعاً صناعياً وأربعة مشاريع زراعية)، بتكلفة استثمارية مقدارها ٢٥٩٠ مليون ل.س وعدد عمال يصل لـ١٣٨٣عاملاً، موزعة كالتالي: اثنا عشر مشروعاً في السويداء (٨ مشاريع صناعية – ٤ زراعية)، ثلاثة مشاريع في محافظة طرطوس، ومشروعان في محافظة ريف دمشق، ومشروعان في محافظة اللاذقية ومشروع واحد في حماة.

وخلال الشهر العاشر الماضي تم تشميل مشروعين استثماريين أحدهما نقل في محافظة دمشق والثاني صناعي في محافظة طرطوس، وبتكلفة استثمارية بلغت ٦٦٦ مليون ليرة سورية وعدد عمال يصل لـ١٧٨عاملاً.

أما عن المشاريع قيد التنفيذ في الفترة ذاتها فهناك مشروع صناعي واحد في محافظة طرطوس بلغت تكلفته الاستثمارية ٢٢٠ مليون ليرة سورية وعدد عمال يصل لـ٧٥ عاملاً، ولم يأت التقرير على ذكر مشاريع لم تنفذ على عكس التقارير السابقة التي كان يتم ذكر عدد المشاريع التي لم تنفذ خلال الفترة المذكورة.

زيادة الأجور والرواتب ضرورة لا تحتاج إلى نقاش

اقتصادي: أين تذهب المبالغ التي كانت مخصصة للدعم؟

الوطن

«الموازنة الأضخم في تاريخ سورية»، هكذا وصفت الموازنة العامة التي أقرتها الحكومة لعام ٢٠١٦ حيث بلغت ١٩٨٠ مليار ليرة سورية، وسميت بأنها «موازنة مواجهة وتحد وحرب، ولكن بالمقارنة مع السنوات السابقة، نجدُ أن موازنة ٢٠١٦ تزيد على موازنة عام ٢٠١٥ بنحو ٨٥ مليار ليرة سورية، وبنسبة نمو ٧٪، ولكن على أرض الواقع ومع تقلبات سعر صرف الدولار فإنها أقل من الموازنات السابقة، فهي بالحقيقة قد انخفضت من ٧٥٠ مليار ليرة عام ٢٠١١، أي ما يعادل نحو ١٥ مليار دولار تقريباً، إلى ١٩٨٠ مليار ليرة سورية، أي ما يعادل ٧,٩ مليارات دولار على أساس سعر صرف ٢٥٠ ليرة للدولار كما تم اعتماده في الموازنة، وينخفض الرقم أكثر باعتماد سعر الصرف في السوق. وهذا يعني أن الموازنة قد انخفضت فعلياً بأكثر من ٥٠ بالمئة.

المواطن في ظل هذه الحرب الاقتصادية التي تعيشها سورية، لا يهمه إن كانت الموازنة عالية أو منخفضة، إن زادت عن العام الفائت أو نقصت، ما يهمه بالدرجة الأولى هو زيادة دخله بما يتناسب مع الارتفاع بالأسعار، إضافة إلى كبح جماح الدولار الذي انعكس ارتفاعه بشكل سلبي كبير على أسعار المواد الأساسية، ما شكل عبئاً كبيراً على المواطن، وبالنهاية تأمين المستلزمات المعيشية ما يتناسب مع الدخل ومع الواقع وهو مطلب المواطن السوري.

ومن جهته، أكد الدكتور في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، غسان إبراهيم لـ«الوطن» أنه «من المنطقي أن ترتفع الموازنة إلى هذا الحد، بسبب وجود أعباء هائلة على الدولة، إضافة إلى ارتفاع سعر صرف الدولار الذي يلعب دوراً أساسياً في وضعها، لأن الموازنة توضع لسد الاحتياجات، وخلال خمس السنوات الأخيرة أصبح الارتفاع وسطيا يعادل خمسة أضعاف إذا ما تمت مقارنتها مع السنوات السابقة».

وأشار إبراهيم إلى أن «ارتفاع الموازنة ليس بالأمر الغريب أو المدهش، وإنما بالعكس يجب أن ترتفع وهذا شيء طبيعي بسبب النقص الهائل فيما يتعلق بالبنية التحتية وسد احتياجات الناس».

وحول الانعكاسات الإيجابية التي ستطرأ على الأجور والرواتب في ظل ارتفاع الموازنة، قال إبراهيم: إنه «في العلم الاقتصادي بالعالم، فإن الأجور والرواتب للمواطن، هي سلعة ولكنها خاصة جدا، أي إنها تنتج القيمة أو فائض القيمة»، مشيراً إلى أنه «لا ينظر للأجور في بلدنا على أنها سلعة من وجهة نظر أصحاب القرار الاقتصادي، وإنما ينظر لها على أنها سلعة خاصة جداً لا تخضع للقوانين الاقتصادية، بل تخضع لاعتبارات سياسية».

ورأى إبراهيم، أنه «كلما ارتفعت أسعار السلع والبضائع يجب أن ترتفع الأجور والرواتب بشكل بديهي، وذلك لأنها من أهم السلع على الإطلاق، لأنها تنتج القيمة ومن ثم تنتج الربح لأصحاب السلع ومالكيها»، مضيفاً إنه «بالمحصلة لا تحتاج مسألة رفع الأجور إلى نقاش، فالحجة الدائمة والأبدية بضرورة رفع الأجور، لأنه إذا ارتفعت الأجور سترتفع التكلفة باعتبار أن الأجور تشكل نسبة من التكلفة كبيرة كانت أو ضعيفة، ولكن هذه حجة مرفوضة».

ولفت إبراهيم إلى أنه «إذا ارتفعت الأسعار لبعض السلع ٥ أضعاف، أو وسطياً بين ٣,٥ و٤ أضعاف لكل السلع في سورية، فإن زياد الأجور والرواتب أصبحت ضرورة لا تحتاج إلى نقاش».

وعن تخصيص الحكومة لجزء من الموازنة بهدف الدعم الاجتماعي في ظل تخفيض الدعم عن بعض المواد الأساسية خلال العام الفائت، أكد إبراهيم، أن «الحكومة تعمل على تخفيض للدعم الاجتماعي، وبذلك من المفترض أن يتوافر لديها مبلغ فائض من الأموال التي كانت مخصصة للدعم»، متسائلاً «أين تذهب هذه الحصة التي كانت مخصصة لدعم بعض السلع الأساسية وغير الأساسية؟، فهذا السؤال لا نعرف جواباً عليه حتى الآن لأننا لا نلاحظ من خلال هذه الأموال التي سحبت من الدعم، كيف ستنعكس إيجابياً على السلعة الأخرى ومنها على الرواتب والأجور».

أرقام بالألوان

بورصة دمشق: تعاملات هزيلة بانتظار البيانات المالية الجديدة

بداية تعاملات أسبوعية هزيلة في بورصة دمشق، انخفضت فيها قيمة وحجم التداول دون نصف الوسطيات الأسبوعية للعام الجاري خلال الأسبوع الماضي، إثر سيطرة الترقب والحذر على التعاملات ريثما يتم نشر جميع البيانات المالية للشركات المدرجة عن الربع الثالث، ليعيد حملة الأسهم المتعاملين في السوق تقييم محافظهم وفق المؤشرات الجديدة.

ولا ننسى أثر تقلبات الدولار في أسواق الصرف على قرارات المتعاملين في الأسهم، إذ تصبح قيم أسهمهم أقل بارتفاعه، وبينما يفضل البعض بيع بعض الأسهم واستبدال قيمتها بالدولار، يحافظ البعض في المقابل على أسهمه كما هي بل يزيدها بعد انخفاض قيمتها مقومة بالدولار.

وبالأرقام، بلغت تعاملات الأسبوع الأول من تشرين الثاني ٦,٤ ملايين ليرة سورية فقط، بحجم تعاملات بلغ ٦١,٤ ألف سهم، في حين الوسطي الأسبوعي لقيمة التعاملات يبلغ ١٨,٦ مليون ليرة، ووسطي الحجم ١٤٤ ألف سهم.

ترافق هذا الانخفاض في التعاملات مع تراجع طفيف في مؤشر السوق، الذي خسر نقطتين فقط، بعد أن أنهى تعاملات الأسبوع عند ١٢١٢,٨٩ نقطة، متأثراً بانخفاض أسعار سهمين قياديين، هما بنك قطر بنسبة ٢,٣٦٪ وبنك البركة بنسبة ٠,١٦٪، رغم ارتفاع سهم بنك الأردن بنسبة ٤,٥٣٪. علماً بأن التعاملات جرت على أسهم لسبع شركات فقط.

وكانت السوق أعلنت طرح ٢٠٠٠ سهم في المزاد العلني لمصلحة بنك الشرق.

«الأخضر» بـ٣٦٣ ليرة في «السوداء»

انخفض سعر صرف الدولار الأميركي أمام الليرة مقترباً من مستوى ٣٦٣ ليرة أمس، أي أقل من سعر المبيع الرسمي للمواطنين، وذلك بعد أن تجاوز حاجز ٣٨٠ ليرة سورية في وقت سابق من تعاملات الأسبوع الماضي في السوق غير النظامية وكما يتم تداوله في الأوساط التجارية لحاقاً بالأسعار المنشورة عبر صفحات الفيسبوك وتطبيقات الموبايل.

أما رسمياً، فالسوق ينتظر اليوم فتح باب مبيع الدولار للمواطنين بأي كميات يطلبونها ودون قيود عبر معظم شركات الصرافة، ممن تقدموا بطلبات شراء للدولار التدخلي من المركزي، وبسعر ٣٦٥ ليرة على أن ينخفض تباعاً إلى ٣٥٥ ثم ٣٤٥، الأمر الذي يثير العديد من التساؤلات حول المستفيد الحقيقي من هذه العملية التي أصبحت مكشوفة، إذ يرتفع الدولار في ظل صمت حكومي لمستويات قياسية ثم يتدخل المركزي ويخفض السعر ليظهر بأنه قيصر السوق علماً بأن الدولار يبقى أعلى من السابق رغم تخفيضه! هذا وحدد المركزي سعر صرف الدولار بـ٣٤٢,٦٦ ليرة سورية كسعر وسطي للمصارف و٣٤٢,٧٠ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة.

وحدد المصرف في قائمة أسعار صرف العملات الأجنبية سعر صرف الدولار مقابل الليرة لتسليم الحوالات الشخصية بـ٣٤٠ ليرة.

عالمياً، قفز مؤشر الدولار إلى أعلى مستوى في سبعة أشهر.

«الأصفر» ينهي الأسبوع عند ١٠٩٠٠ ليرة بعد بلوغه ١١٤٠٠ لغرام ٢١

هبطت أسعار الذهب في السوق المحلية في نهاية تعاملات الأسبوع دون مستوى ١١ ألف ليرة سورية متأثرةً بانخفاض سعر الأونصة عالمياً وانخفاض سعر صرف الدولار الأميركي أمام الليرة.

وأغلق غرام ٢١ قيراطاً تعاملات الأسبوع عند مستوى ١٠٩٠٠ ليرة بعد أن لامس مستوى ١١٤٠٠ ليرة منتصف الأسبوع، وسط تعاملات حذرة وضعيفة من جهة البيع والشراء لعدم استقرار الأسعار وارتفاعها، وعدم القدرة على التكهن باتجاهها المستقبلي، فعاد الذهب إلى السعر الذي أغلق عليه الأسبوع السابق بعد أن سجل مستويات قياسية.

عالمياً، هبطت أسعار الذهب إلى أدنى مستوى في ثلاثة أشهر أثناء التعاملات يوم الجمعة وسجلت أكبر هبوط أسبوعي في أكثر من عامين بعد أن أظهرت بيانات أميركية أن نمو الوظائف قفز في تشرين الأول ما يعزز احتمالات أن يرفع مجلس الاحتياطي الاتحادي أسعار الفائدة في كانون الأول.

وحسب تقرير نشرته وكالة رويترز، ارتد سعر الذهب بعد صعوده في التعاملات المبكرة، وهبط بما يصل إلى ١,٧ بالمئة إلى ١٠٨٤,٩٠ دولاراً للأونصة في السوق الفورية، وهو أدنى مستوى له منذ السابع من آب قبل أن يتعافى قليلا إلى ١٠٨٨,٣٠ دولاراً في أواخر التعاملات في السوق الأميركي.

وينهي سعر الذهب للبيع الفوري الأسبوع على خسارة مقدارها ٤,٧ بالمئة وهو أكبر هبوط أسبوعي منذ حزيران ٢٠١٣.

عقود «الأسود» تنخفض بأكثر من ٤٪ بسبب الدولار

هبطت أسعار النفط للعقود الآجلة لثالث جلسة على التوالي يوم الجمعة، مسجلة ثالث انخفاض في أربعة أسابيع مع صعود الدولار، بدعم من توقعات لزيادة في أسعار الفائدة الأميركية قبل نهاية العام بعد أن أظهرت بيانات نموا قوياً للوظائف في الولايات المتحدة.

وحسب تقرير نشرته وكالة رويترز، تنهي عقود برنت والخام الأميركي الأسبوع على خسارة تزيد على ٤ بالمئة بعد أن أدى صعود الدولار إلى تفاقم أجواء التشاؤم في أسواق النفط التي أثارتها بيانات من الحكومة الأميركية يوم الأربعاء أظهرت سادس زيادة أسبوعية في مخزونات الخام التجارية في الولايات المتحدة. ومع صعوده ٥ بالمئة منذ تشرين الأول سجل الدولار أعلى مستوى في سبعة أشهر أمام سلة من العملات الرئيسية عقب بيانات الوظائف الأميركية.

الزيادة في الوظائف ترجح أن يرفع البنك المركزي الأميركي أسعار الفائدة في كانون الأول ما يعطي مزيدا من الدعم للدولار ويجعل السلع الأولية المقومة بالعملة الأميركية أكثر تكلفة على حائزي العملات الأخرى.

وأنهت عقود خام القياس الدولي مزيج برنت لأقرب استحقاق جلسة التداول منخفضة ٥٦ سنتا أو ١,١٧ بالمئة لتسجل عند التسوية ٤٧,٤٢ دولاراً للبرميل ولتنهي الأسبوع على خسارة مقدارها ٤,٣ بالمئة. وهبطت عقود الخام ٩١ سنتا أو ٢,٠١ بالمئة لتغلق على ٤٤,٢٩ دولاراً للبرميل موسعة خسائرها هذا الأسبوع إلى ٤,٧ بالمئة.